

## التعاون التركي - الروسي - الإيراني: آفاقه وإمكانية استمراره

د. محمد نور الدين(\*)

مدير مركز الدراسات الإستراتيجية - بيروت

جاءت دعوة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني للاستفتاء على الانفصال والاستقلال في 25 أيلول/سبتمبر 2017 مناسبة لكي تتوحد جهود كل من تركيا وإيران وحكومة بغداد في معارضة هذه الخطوة والتنسيق شبه الكامل بينهم بعدما كانت العلاقة مع أربيل تتباين بين هذه الدول.

وقبل ذلك كان مسار أستانة حول الأزمة السورية منذ أواخر العام 2016 يتعزز ويفرض حضوره ويضع روسيا وإيران وتركيا في واجهة الأحداث في سوريا. وقد شكّل هذا المسار رافعة لتشكيل مثلث قوي له تأثيره على التطورات العسكرية في سوريا في انتظار أن ينسحب ذلك على الأبعاد السياسية منها.

وكان لظهور بعض الملفات الخلافية في المنطقة بين تركيا ودول أخرى دور في الدفع في اتجاه تقارب أكبر بين تركيا وكل من روسيا وإيران. لكن التساؤلات وعلامات الاستفهام كانت هي الغالبة عند تناول هذا التقارب والمدى الذي يمكن أن يبلغه وما إذا كان مجرد تقاطع مصالح مرحلي أم يؤسس لتحالف جدي.

### تركيا وروسيا

لا ينكر أي باحث ومؤرخ أن مسار العلاقات التركية - الروسية عبر التاريخ كان مثالاً للعلاقات المتوترة بين بلدين أو قوتين. ولو انطلقنا فقط من المرحلة العثمانية فقد

(\*) باحث متخصص بالشأن التركي، أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية.

كانت حافلة بالصراعات الدموية والأحقاد المتبادلة اختلط فيها الديني بالعربي بالمدى الإستراتيجي. ومع أن ثورة روسيا البلشفية هي التي كشفت لتركيا مؤامرة سايكس بيكو ورغم العلاقات الجيدة التي نسجها مصطفى كمال في مطلع العشرينيات مع لينين وروسيا فإن العلاقات الثنائية ذهبت إلى توترات حول نظام المرور في المضائق في الثلاثينيات من القرن العشرين ثم تظاهرات صورة الخلاف الإستراتيجي المثقل بالحساسيات التاريخية مع انحياز تركيا إلى المعسكر الغربي وانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي بمواجهة المعسكر السوفيتي/الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية.

ورغم التحسن الذي طرأ على العلاقات بينهما في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة لكن الأزمة السورية عام 2011 جاءت لتفتح صفحة أخرى من الخلاف التركي - الروسي حيث إن الانخراط التركي المباشر في الحرب هناك كان يصب في خانة إضعاف المصالح الروسية.

فبعد خديعة الغرب لروسيا في ليبيا وخسارة روسيا لموطئ القدم الليبية لم يعد للروس من نافذة بحرية على امتداد كامل حوض المتوسط سوى سوريا. وكان اعتماد روسيا الأساسي هو على العلاقات التاريخية مع سوريا منذ أيام السوفيات وفي ظل نظام الرئيس الراحل حافظ الأسد ومن بعده نجله الرئيس الحالي بشار الأسد.

بعد بدء الأحداث في سوريا والتفاف كل خصوم روسيا إلى جانب المعارضة السورية كان الالتقاء حتمياً بين روسيا والنظام السوري.

كان إسقاط الأسد ونظامه الهدف الرئيسي لتركيا في ظل حكم رجب طيب أردوغان وهو ما يخدم طموح أردوغان للهيمنة على المنطقة بدءاً من سوريا مروراً بمصر وليبيا وتونس وغيرها. إسقاط الأسد كان يعني ببساطة خسارة الروس لسوريا ولموطئ القدم الوحيد المتبقي لهم على سواحل المتوسط. تعارضت المصالح التركية مع روسيا فكان الخلاف والتوتر وصولاً إلى حد إسقاط الأتراك لطائرة روسية في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

واستفرت روسيا وتحسست من مسألة دعم تركيا للجماعات الإرهابية في سوريا ودورها المركزي في استقدامهم وتدريبهم وتمويلهم وتوفير سبل وصولهم إلى الداخل السوري. وكان سقوط سوريا بيد تركيا يعني أن جبهة الحرب المقبلة لهؤلاء ستنتقل تلقائيًا إلى حدود تركيا الشمالية أي إلى القوقاز الشمالي. ويتفاهم التخوف الروسي لأن هؤلاء المقاتلين هم من أصول تركية من داخل روسيا نفسها ومن الأويغور الصينيين ومن آسيا الوسطى أي أنهم سيشكلون لاحقًا خزانًا للمقاتلين لتعريض أمن واستقرار روسيا للخطر خصوصًا في حال عودة هؤلاء المقاتلين إلى مواطنهم الأصلية.

تتعدد عناوين الخلاف المتصلة بسوريا لكن هناك عناوين أخرى منها الموقف التركي من المسألة الأوكرانية ومعارضته ضم روسيا لشبه جزيرة القرم.

## تركيا وإيران

أما بالنسبة للعلاقة التركية- الإيرانية فقد أصبح من البديهيات توصيف العلاقة بينهما بأنها علاقات تعاون وتنافس. ولعل العلاقات الثنائية بينهما لاعتبارات الجغرافيا وتوازن الرعب هي الأكثر تميزًا عن العلاقات الثنائية بين البلدان الأخرى.

الجميع يعرف أن البلدين والمجتمعين يختلفان مذهبياً وعرقياً وأيديولوجياً وفي الأهداف الإستراتيجية. لكن البلدين يعكسان حرصاً لافتاً على استمرار التواصل والتفاعل وتعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية والسياسية بحيث لم تنفجر العلاقات على الصعيد الثنائي حتى في أحلك اللحظات وأعقد الحالات.

لكن الحال يبدأ بالتغير عندما يتعلق الأمر بساحات ثالثة حيث يمكن أن يتحول التنافس حتى إلى حروب ثنائية بالوكالة في ساحات مثل القوقاز والعراق وسوريا والقضية الفلسطينية واليمن.

تنظر تركيا إلى التحركات الإيرانية في المنطقة على أنها جزء من مشروع توسع فارسي. وقد كرر أردوغان هذه التعابير أكثر من مرة.

وترى تركيا أن إيران أيضًا تستهدف تعزيز النزعة الشيعية في المنطقة من خلال اعتماد أذرع لها في العراق ولبنان واليمن والدفاع عن النظام السوري.

أما الخلاف على سوريا فتتقاطع فيه عوامل متعددة وأهمها أن إيران تدعم الأسد فيما تريد تركيا إسقاطه وهو ما تعتبره إيران خطرًا على محور الممانعة والمقاومة وبتّراً للتأثير الإيراني في القضية الفلسطينية.

تتحسس إيران من مشروع أردوغان في فرض عثمانية جديدة تشمل كل المنطقة وليس فقط سوريا وهو ما يُرى على أنه خطر على المصالح الإيرانية.

وعلى امتداد الأزمة السورية فإن محطات التعاون التركي- الإيراني في سوريا أو العراق كانت محدودة وغير فاعلة وكان كل طرف يدفع بالمواجهة إلى حدودها القصوى الممكنة.

لم يكن هناك من أسباب تدعو تركيا للمرونة في الأزمة السورية فما دام النظام في موقع الدفاع عن نفسه ومعرض للسقوط في أي لحظة فإن أنقرة كانت تمضي إلى مزيد من التشدد.

## نواة التراجع

لكن بعد مرور أربع أو خمس سنوات كانت التوازنات تبدأ بالتغير، وقراءة الحدث السوري من زاوية أنقرة تتبدل:

1- المتغير الأول كان ميدانيًا. نجح النظام وحلفاؤه في تشكيل حزام أمني وعسكري حول المدن الرئيسية التي يسيطر عليها. ومن ثم جاء التدخل العسكري الروسي، بنصيحة إيرانية قوية، في بداية خريف 2015 ليشكل منعطفًا في التطورات الميدانية. نجحت القوة النارية الروسية جواً وبحراً وبراً في ترجيح كفة قوات الجيش العربي السوري مدعوماً من إيران وحزب الله في السيطرة على مناطق واسعة كانت تسيطر عليها فصائل سورية معارضة إلى حين نقطة التحول الكبرى في تحرير الجيش السوري

لمدينة حلب في أواخر العام 2016 والتي كانت محطة بين مرحلتين في تاريخ الأزمات السورية.

لقد راهنت تركيا كثيراً على إسقاط حلب بيد المعارضة لتكون منصة للتقدم نحو دمشق تماماً كما كانت بنغازي في ليبيا مقدمة لإسقاط طرابلس.

بسقوط حلب بيد النظام وحلفائه كان المشروع التركي في سوريا يعلن هزيمته وفشله. فكانت هذه بداية مراجعة الأترك لدورهم في سوريا وبالتالي علاقتهم مع القوى المناوئة لهم في سوريا أي روسيا وإيران.

2- لكنها لم تكن مراجعة جدية ما دامت تركيا جزءاً من "حدود الأطلسي" وشكلت رافعة له في مراحل الأزمة السورية ولا سيما الاحتضان المشترك التركي- الغربي للجماعات الإرهابية.

لم يكن أحد في تركيا وغير تركيا يتوقع أن تظهر في سوريا حالة كردية مؤثرة ووازنة منذ العام 2013. بدأت بمعركة كوباني/عين العرب بين "داعش" وقوات الحماية الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي المؤيد لحزب العمال الكردستاني وزعيمه عبدالله أوجلان المعتقل في تركيا. فمع مرور الوقت كانت هذه القوات تتوسع لتسيطر على كامل الشمال السوري الممتد من الحدود مع العراق وصولاً إلى نهر الفرات عند مدينة كوباني. ومن ثم تجاوزت نهر الفرات لتسيطر على مدينة منبج وكانت في طريقها إلى منطقة عفرين الكردية في أقصى الشمال الغربي لسوريا مع تركيا.

كان هذا مبتدأ الخلاف الأول لأنقرة مع واشنطن وكان الرئيس باراك أوباما في البيت الأبيض وهيلاري كلينتون وزيرة خارجيته. ودائماً ما كان أردوغان يطالب الأمريكيين بأن يتخلوا عن دعمهم للأكراد لأنهم برأيه تنظيم إرهابي تابع لحزب العمال الكردستاني.

كانت تركيا ترى في ذلك خطراً على أمنها القومي وترى أن الولايات المتحدة متورطة في ذلك من أجل تطويق تركيا بحزام أو كوريدور إرهابي من الجنوب. وهو ما دفع تركيا إلى القيام بعملية درع الفرات والسيطرة على مثلث جرابلس- أعزاز- الباب.

خيّرت تركيا أمريكا بين دعم "الإرهاب" الكردي وبين الوقوف إلى جانب أنقرة. وفي ظل عدم تخلي أوباما عن دعم الأكراد لأسباب كثيرة فإن أنقرة راهنت على أن الرئيس الجديد دونالد ترامب سوف يعيد النظر في سياسة دعم الأكراد والعودة إلى التعاون مع تركيا التي هي في النهاية "حليف" لأمريكا وعضو في حلف شمال الأطلسي.

غير أن واشنطن لم تغير من سياساتها الكردية وكان ذلك رسالة إلى من يهمة الأمر في أنقرة .. وقد وصلت وفهمها الأتراك.

3- لم يقف الخلاف التركي- الأمريكي عند هذا الحد. فالولايات المتحدة كانت تنظر إلى الشرق الأوسط من زاوية تختلف عن نظرة أنقرة إليه. الإدارة الأمريكية كانت تريد من اعتماد الأكراد في سوريا كما في العراق منطلقاً لتغيير الخريطة الجغرافية للمنطقة وصولاً إلى تفتيتها كلية بما في ذلك تركيا. وهذا ما كانت تركيا تؤمن به أي بأن هذه هي الإستراتيجية الأمريكية. وفي حال تخلت واشنطن عن الأكراد فإنها لن تبلغ غاياتها. في المقابل فإن وجود نظام في أنقرة يرفع شعار العثمانية الجديدة ويرغب في السيطرة والهيمنة على المنطقة من سوريا إلى مصر فالخليج من شأنه أن يضعف السيطرة الأمريكية ولا بد بالتالي من مواجهته وتحطيمه عبر الأداة الكردية كما عبر خلق الفوضى.

وهذا يضع المبررات الكافية للعمل على إطاحة نظام رجب طيب أردوغان فكانت محاولة الانقلاب العسكرية الفاشلة في 15 تموز/ يوليو 2016. وكان للولايات المتحدة كما لبعض الدول الأوروبية ولا سيما ألمانيا دور مركزي فيه عبر جماعة فتح الله جولين.

محاولة الانقلاب التي استهدفت خلع أردوغان كانت المحطة الثانية لكن الأخطر في التباعد التركي- الأمريكي وسبباً آخر لمراجعة تركيا لسياساتها في المنطقة ككل وفي سوريا خصوصاً وبالتالي لمقاربة العلاقات مع روسيا وإيران بطريقة مختلفة.

## الأولويات الجديدة

بعد التراجع الميداني لتركيا والمجموعات الداعمة لها في سوريا من جهة ومع الخلافات العميقة مع واشنطن والغرب بشأن الدور الكردي في سوريا وبعد وصول الخلاف إلى درجة المحاولة الفعلية للإطاحة بأردوغان بانقلاب عسكري، وجدت تركيا نفسها أمام حتمية إعادة النظر بسياساتها وأولوياتها في سوريا والمنطقة عموماً.

الموقف من العلاقة مع الغرب جمع بقوة بين تركيا وكل من إيران وروسيا. فيما تشكل المسألة الكردية نقطة تقاطع بين تركيا وإيران دون روسيا التي تحتفظ بموقف وسطي متعاطف ضمناً مع المسألة الكردية لكن من دون اعتماد روسيا الأكراد أداة رئيسية لهم في المنطقة.

كانت تركيا بين خيار خسارة كل شيء في سوريا والمنطقة أو خيار تقليل حجم الخسائر وترقب أية فرصة للتغيير لتحقيق مكاسب.

أمام تشخيص التهديد الاستراتيجي للأمن القومي التركي كانت تتحدد الأولويات. الأولوية الأولى كانت درء الخطر الكردي وتكسير الكوريدور الكردي في سوريا فيما الثانية إبقاء تركيا لاعباً مؤثراً في سوريا والعراق والمنطقة بشكل أو بآخر.

وبما أن واشنطن ليست هي المخاطبة لتحقيق هذه الأولويات على أرض الواقع، فقد كان التعاون مع اللاعبين الأساسيين المؤثرين في سوريا مثل روسيا وإيران هو الطريق لذلك.

وقد بدأت تركيا هذا التعاون ربطاً بالمسألة الكردية. ونظرًا لانشغال الجيش السوري وحلفائه في معارك كبرى في حلب وغيرها فقد كانت تركيا القوة الأكثر مناسبة لوقف الكوريدور الكردي وبالتالي التوسع الأمريكي. فكانت عملية درع الفرات في 24 آب/أغسطس 2016. كانت روسيا وإيران تخفان عنهما عبء تحرير مناطق تسيطر عليها "داعش" كما تمنع الأكراد من وصل كوريدورهم فيما كانت تركيا تمارس دوراً في إقناع بعض فصائل المعارضة بالانسحاب من حلب دون قتال رغم أن المعركة كانت في خواتيمها. بذلك كانت تركيا تحقق هدف منع تواصل الكوريدور الكردي كما نجحت في التمرکز في أرض سورية بما يجعل منها من جديد لاعباً موجوداً لا يمكن تجاهله في الأزمة السورية.

وجاء استفتاء كردستان العراق في 25 أيلول/ سبتمبر 2017 محطة مهمة جداً لتعزيز التعاون والتقارب بين تركيا وإيران تحديداً.

فالاستفتاء على الاستقلال خطوة تنتظر إليها تركيا وإيران على أنها تهديد مباشر لوحدهما. ورغم العلاقات المميزة بين أنقرة ورئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني فإن أردوغان ضرب بعرض الحائط هذه العلاقة مقدماً أولوياته القومية على أي شيء آخر.

التسويق التركي مع إيران في مسألة استفتاء كردستان ظهر جلياً في عدم اعتراض تركيا دخول الجيش العراقي مدعوماً من إيران إلى كركوك في منتصف تشرين الأول/أكتوبر وطرده البشمركة الكردية منها وفي المقابل كانت تركيا قبل ذلك بأيام تدخل إلى محافظة إدلب في سوريا في 6 تشرين الأول/أكتوبر في إطار تفاهات أستانة مع روسيا وإيران. دخول كركوك كان انتصاراً لإيران فيما كان دخول إدلب تعزيزاً للدور التركي في سوريا.

كذلك فإن انفجار الخلاف السعودي - المصري - الإماراتي - البحريني مع قطر كان فرصة لتعزيز التعاون التركي - الإيراني. فتركيا بحاجة إلى المجال الجوي كما البحري الإيراني لإيصال مساعداتها إلى قطر كما لنقل جنودها ودباباتها إلى القاعدة

العسكرية التركية في الدوحة فيما إيران تكسب تركيا أكثر في الصراع الإيراني مع دول خليجية ولا سيما السعودية.

أما التعاون التركي مع روسيا فتجلى في أكثر من قضية:

اعتاد تركيا من روسيا بسبب حادثة الطائرة كان يهدف إلى وقف التدهور الخطير في الاقتصاد التركي والعمل لإعادة إحيائه ولا سيما في مجال السياحة وتصدير المواد الغذائية.

لكن تركيا قدمت في المقابل تنازلات متعددة لروسيا على قاعدة "البيع والشراء" المتبادل وهذا ليس نقيصة في العلاقات الدولية القائمة دائماً على تقاطع المصالح.

وافقت تركيا على مد خط للنفط والغاز الروسي عبر البحر الأسود إلى تركيا ومنه إلى أوروبا وهذا مكسب لروسيا ترفع عنها ابتزاز أوكرانيا لخط الغاز المار فيها إلى أوروبا.

ووافقت تركيا على تلميم روسيا بناء مفاعل نووي في مرسين وهذا تعزيز للنفوذ الروسي في تركيا.

وفي منتصف أيلول/سبتمبر 2017 كان أردوغان يعلن الاتفاق التام على تزويد روسيا تركيا منظومة صواريخ أس 400 وإمكانية التزود بصواريخ أس 500. وهذا مكسب روسي كبير جداً يسمح لروسيا باختراق المنظومة الأطلسية التي تركيا عضو مهم فيه.

## أسئلة واحتمالات

في المحصلة، في ضوء هذه التطورات يُطرح تساؤلان جوهريان:

1- هل تمضي تركيا إلى مزيد من التعاون وصولاً إلى تشكيل حلف أو تكون جزءاً بنويًا من محور مشرقى يضم روسيا وإيران وسوريا وربما العراق؟ وهل تصل العلاقات بين أنقرة والغرب ولا سيما واشنطن إلى مرحلة قطيعة وتخرج تركيا من المحور الغربي-الأطلسي؟

2- أم أن تركيا لن تطور علاقاتها مع المحور المشرقي وتبقيها في دائرة تبادل المصالح فيما يكون الخلاف الكبير الراهن مع الغرب مجرد توتر عابر في انتظار تحسن ظروف العودة التركية إلى المربع الغربي؟

لا شك أن الخلافات التركية مع الغرب هي لأسباب جدية جداً وتمس الأمن القومي التركي أي تلك المتعلقة بالمسألة الكردية في سوريا كما العراق. وتركيا تتخوف جداً من مسألة إعادة رسم الخرائط في المنطقة وتفتيتها. كذلك فإن محاولة الولايات المتحدة الجدية للتخلص من أردوغان ليست من الأمور العابرة والتي يمكن تجاوزها بالنسبة لأردوغان.

لذا فإن أي محاولة لترميم العلاقات بين أنقرة وواشنطن تتطلب تدليل أسباب التوتر في العلاقة. أولها تخلي الولايات المتحدة عن حصانها الكردي بما لا يهدد الأمن القومي التركي. وثانيها تسليم الولايات المتحدة فتح الله جولين المتهم بالوقوف مباشرة خلف محاولة الانقلاب العسكرية وبالتالي طي هذه الصفحة. وثالثها اعتراف أمريكا بالدور التركي في سوريا والمنطقة عموماً ولو ضمن ضوابط وليس على قاعدة شطب هذا الدور.

أما في الحالة المقابلة أي مدى ذهاب تركيا إلى تحالف فعلي مع روسيا وإيران فإن مستوى التعاون الحالي وطبيعته يعكس تبادلاً للمصالح دون التعبير عن ثوابت استراتيجية. فرغم هذا التعاون فإن أردوغان كرر معارضته لضم القرم إلى روسيا. كما أشار أكثر من مرة في مرحلة هذا التعاون إلى "التوسعية الفارسية" كما كرر في أواخر أيلول/سبتمبر 2017 وصفه للرئيس السوري بشار الأسد بأنه مجرم ويجب على الشعب السوري اختيار آخر بدلاً منه كما اعتبر أن روسيا هي مخاطبته في إدلب وليس النظام السوري.

كذلك إن تركيا تتصرف في المناطق التي تسيطر عليها في سوريا كما لو أنها أراض تركية فتطبق عليها القوانين التركية والنظام التعليمي التركي وتعمل على تغيير

البنية الديموغرافية فيها وإنشاء جيش نظامي من فصائل المعارضة في إشارات لا تعكس رغبة في المصالحة مع النظام السوري وبالتالي مع إيران وروسيا.

لا تزال عوامل الحساسيات التاريخية والتنافس الإقليمي تقيم في قلب العلاقات التعاونية بين هذه الأطراف وهو ما يجعلها قابلة، مع تغير الظروف، لتتموضع من جديد في أماكن أخرى.

كما إن الخلافات التركية مع الغرب قابلة للحل ضمن متغيرات ممكنة ومفتوحة بالتالي على إعادة ترميم خصوصاً أن تركيا لا تزال عضواً كاملاً في حلف شمال الأطلسي ويؤدي أدواره التقليدية ولا تزال تركيا في مرحلة المفاوضات المباشرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كذلك فإن علاقات تركيا مع إسرائيل ليست تفصيلاً هامشياً في أي قرار تركي في هذا الاتجاه أو ذلك. وهي العوامل نفسها التي تجعل من روسيا وإيران لا تنظران بإيجابية إلى أي محاولة تركية لتكون جزءاً من محور شرقي قبل أن تقطع أنقرة من زاوية روسيا وإيران علاقاتها البنوية مع الأطلسي، ومن زاوية إيران علاقاتها مع إسرائيل.

فضلاً عن كل ذلك إن علاقات تركيا مع الغرب تحمي تركيا في أكثر من عنوان يمكن لأي قطيعة معه أن يرفع هذه المظلة الحمائية عن تركيا ويمكن أن يكون في بعض العناوين قاتلاً لتركيا سواء على مستوى وحدة الأراضي أو علاقاتها الحضارية مع أوروبا.

وفي انتظار جلاء كل هذه الأمور والتساؤلات تمارس تركيا سياسة الانتظار والترقب وانتهاز الفرص واللعب على التناقضات التي تحقق فيها، رغم هزيمتها في العناوين الكبرى، بعض المكتسبات الموضوعية في العلاقة مع روسيا وإيران.